للضمير صفة او بعطف نحو هند زيد ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها
ايضا لعلم ان الضارب لزيد لا لهند لان انفعا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او غيره
وان انفعا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة لا يرتفع بهما
الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما
هما او يضربانهما هما كما ذكر في الموت والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما
او ضربانا وهند ضربتني او تضربني ... في غايبة المضارع مع المخاطب وفي
غايبة مع المخاطبين نحو انت هند تضربها ... هندات تضربك وانتما الهندان تضربانهما
والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل هاهنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة
فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير نحو انا زيد
ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن ونحن الزيدون ضاربوهم وكقول الموت
انا هند ضاربتها انا فلا رفع للاتيان بالمنفصل لعدم اللبس في صور الصفة الثلث اعني اذا
كان ليس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا
ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته هي قال

وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق

ولا بعد مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا على انه لا تاكيد ضميره البس او لم يلبس لان التاكيد فيه
لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان
تضربانها وهندات تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس
بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا
وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس نحو قولك انا زيد
ضاربه فبالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل
انا زيد ضاربه فلم لم يكتف به في رفع هذا اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يوت به للتحرز عن رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير
حذفه فاتى للتحرز برفع اللبس بضمير لا يجوز حذفه **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه
وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك او اياه اقول يعني ان عاملا ان
كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك
لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كالجزء منه وان لم يكن
بان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل
المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى اسكن له لام الكلمة وكل ضمير
ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني

١٧٢

في الثاني

والا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال
الاول لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من الكلمة ...
وان ولي الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاك زيد او جاء المنصوب
المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون
انقص منه في التعريف رتبة او اعرف او مساويا له فالاول نحو اعطاك الله عبد ...
وغيره ... يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه واعطيتكه
واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه
بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وضيق رتبة
من حملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس يتصل اتصال
المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب
اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير
الفاعل وفي مفعولي خلت بعد ... المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال ... وجب
اتصال اولهما القريب من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني
اعني الاعرف يجب انفصاله عند ... وحكى ... عن النحويين تجويز الاتصال ايضا
نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا
الحروف غير مواضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجب في الثاني الانفصال
هاهنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه معلقا بما
هو ادنى منه والذي جوزه ذلك نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني
المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوله واعطاهاه
قال ... جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني
وان لم يكونا غايبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستجيده قياسا على الغايبين
ويمنعه ... والزم النحويين القايلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا ...
اذا منحته نفسه وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال هاهنا
ايضا اولى لانه يانف الثاني ان يتعلق بما هو مثله ويضيق من تتمته وذيوله
وانما جاز ذلك في الغايبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الاخر
بخلاف المتكلمين والمخاطبين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى هذا كله
في الضمير بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا
يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك وقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني
وانفصاله نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني
منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني اذا كان ما بعد الضمير
المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الاتصال والانفصال
فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع ... وكذا اسم الفاعل نحو معطيكه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)